

خلق مستقبل أفضل لألبرتا

١٢ مارس/آذار ٢٠٢٤ استفسارات وسائل الإعلام

قدمت حكومة ألبرتا تشريعات من شأنها أن تسمح للمقومات الرئيسية لموازنة ٢٠٢٤ بدعم صحة وسلامة سكان ألبرتا وكذلك النمو الاقتصادي.

تظل ألبرتا المحرك الاقتصادي لكندا، حيث تجتذب الاستثمار وتخلق فرص العمل مع استمرار المقاطعة في النمو. من شأن التعديلات المقترحة في قانون تعديل النظام المالي لعام ٢٠٢٤ أن تساعد في جذب المواهب لسد النقص في العمالة، وتعزيز القدرة التنافسية لصناعة السينما والتلفزيون، وتحسين المرونة في التقارير المالية الحكومية، وجذب الاستثمار عبر الصناعات وتنفيذ التغييرات الضرورية الأخرى للوفاء بالتزامات موازنة ٢٠٢٤.

ومن شأن التعديلات المقترحة على الإطار المالي وإعداد التقارير المالية أن تدعم الحكومة في اتخاذ قرارات إنفاق مسؤولة. ومن شأن هذه التغييرات أن تضيف من الوضوح وتحسن من الكفاءة للحفاظ على شفافية التقارير المالية التي تعرض على سكان ألبرتا. ومن شأن التعديلات المتعلقة ببرنامج ألبرتا لحواجز الكربون أن تمكن الحكومة من تقديم الدعم للمبتكرين الناشئين الذين يخططون لمشاريع من شأنها أن تزيد من خفض الانبعاثات في المقاطعة.

صرح نيت هورنر، رئيس مجلس الخزانة ووزير المالية قائلاً:

"موازنة ٢٠٢٤ مصممة لليوم والغد. سيسمح لنا هذا التشريع بإحراز التقدم المطلوب ووضع المقاطعة في مكانة تحقق لها المزيد من النجاح الاقتصادي والاستقرار المالي للأجيال القادمة.

وقد استجابت حكومة ألبرتا إلى متطلبات الصناعة التي عكست الحاجة إلى المزيد من العمالة الماهرة للحفاظ على تقدم الاقتصاد. من شأن "حافز الجذب" في مبادرة "ألبرتا تدعو إلى..." أن يساعد في جذب المزيد من المواهب والمهارات لدعم اقتصاد المقاطعة المتنامي والمتنوع. إن تعديل قانون ضريبة الدخل الشخصي في ألبرتا لتقديم حافز مالي لجذب الانتقال إلى ألبرتا من شأنه أن يفي بالوعد المهم للحملة الانتخابية لمعالجة نقص العمالة. من شأن هذا الإعفاء الضريبي القابل للاسترداد بقيمة ٥٠٠٠ دولار لمرة واحدة أن يحفز الباحثين عن عمل من خارج المقاطعة على الانتقال إلى ألبرتا لممارسة مهنة في مجال الحرف، مما يحفز على خلق فرص العمل في جميع أنحاء المقاطعة.

صرح مات جونز، وزير الوظائف والاقتصاد والتجارة قائلاً:

"مع استمرار الشركات العالمية في اختيار الاستثمار والتوسع في ألبرتا، ستساعد ألبرتا في الدعوة إلى حافز جذب الحرفيين المهرة لضمان حصولنا على القوى العاملة اللازمة لتلبية احتياجات تلك الشركات والاستثمارات ومواصلة زخمنا الاقتصادي".

قدمت حكومة ألبرتا برنامج الائتمان الضريبي للاستثمار في المعالجة الزراعية في ربيع عام ٢٠٢٣، وهي تجتذب بالفعل استثمارات واسعة النطاق في التصنيع الزراعي ذي القيمة المضافة. ومن شأن قانون تعديل النظام المالي لعام ٢٠٢٤ أن يعمل على تحسين البرنامج من خلال تسهيل قيام المستثمرين بتقديم الطلبات وإنشاء متجر للاستفادة من المزايا التنافسية التي تتمتع بها ألبرتا.

صرح آر جيه سيجوردسون، وزير الزراعة والري قائلاً:

"تعد صناعة تجهيز الأغذية والزراعة محركًا اقتصاديًا مهمًا في مقاطعتنا. ومن شأن مشروع القانون رقم ١٠ أن يحسن برنامج الائتمان الضريبي للاستثمار في الصناعات الزراعية ويعطي إشارة للمستثمرين بأن ألبرتا مكان ودود وتنافسي للقيام بالأعمال التجارية وخلق فرص عمل جديدة في مجال الأغذية والتصنيع الزراعي".

إذا تم إقرار قانون تعديل النظام المالي الأساسي لعام ٢٠٢٤ سيعمل أيضًا على تحديث برنامج الائتمان الضريبي للسنيما والتلفزيون في ألبرتا والذي سيجذب المزيد من الإنتاج للتصوير في ألبرتا ويستمر في دفع النمو الاقتصادي والنجاح. إن وجود المزيد من المنتجات واسعة النطاق في مقاطعتنا سيخلق فرص عمل ويعزز النمو الاقتصادي في جميع أنحاء ألبرتا.

ينمو عدد سكان ألبرتا بشكل أسرع مما كان عليه منذ عقود. سيساعد رسم تسجيل سندات ملكية الأراضي في دعم تحديث مكتب سندات ملكية الأراضي، مما يجعله أكثر كفاءة ويسمح ببدء مشاريع الإسكان الجديدة بشكل أسرع، مع ضمان النقل السريع للملكية وتسجيلها.

وأخيرًا، لدعم صحة سكان ألبرتا، فإن التشريع المقترح سيزيد معدل ضريبة التبغ إلى ٣٠ سنتا لكل سيجارة من ٢٧,٥ سنتا لكل سيجارة وإلى ٣٥ سنتا من ٢٧,٥ سنتا لكل جرام من التبغ الذي لا يدخن. ومن شأن هذا التغيير أيضًا أن يدعم استراتيجية المقاطعة للحد من التبغ والأبخرة الإلكترونية لتقليل أضرار التدخين والتدخين السلبي، وخاصة بين الشباب.

التفاصيل الكاملة للتعديلات التشريعية الواردة في مشروع القانون متاحة على الإنترنت.

تعد موازنة ٢٠٢٤ خطة مسؤولة لتعزيز الرعاية الصحية والتعليم، وبناء مجتمعات آمنة وداعمة، وإدارة موارد المقاطعة بحكمة وتعزيز خلق فرص العمل لمواصلة بناء الميزة التنافسية لألبرتا.

معلومات ذات صلة

- موازنة ٢٠٢٤
- تنفيذ موازنة ٢٠٢٤
- مشروع قانون رقم ١٠: قانون تعديل النظام المالي لسنة ٢٠٢٤

الوسائط المتعددة

- شاهد المؤتمر الصحفي
- استمع إلى المؤتمر الصحفي

استفسارات وسائل الإعلام

سافانا جوهانسن

780-686-3521

سكرتير صحفي بوزارة مجلس الخزانة والمالية